مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول / صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الكندي - أربيل - العراق

تلفون: 0017 010 750 964+

البريد الالكتروني:info@alkindijournal.com

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

الموقع: alkindijournal.com

رقم الإيداع:2693- 6578-3005 :ISSN

مجلة الكندي

مجلة الكندي
دراسات قانونية برؤية مستقبلية

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

رئيس التحرير:

أ.د مالك دحام متعب حمادي الجميلي
جامعة المشرق – العراق

مدير التحرير:

أ.د أحمد سمير محمد ياسين الجبوري
جامعة كركوك – العراق

هيئة التحرير:

أ.د. عصمت عبد المجيد بكر
أستاذ قانون محاضر في عدد من الجامعات–العراق

أ.د.عمر محمد شحادة
الجامعة اللبنانية – لبنان

أ.د. محمد رياض دغمان
الجامعة اللبنانية – لبنان

د. رواد غالب سليقة
جامعة بيروت العربية – لبنان

د. عمار ممدوح البيك
جامعة حلب – سورية

أ.د. حسن فضالة موسى حسن التميمي
الجامعة العراقية – العراق

أ.د. أحمد نوار نصيف
جامعة تكريت – العراق

أ.د رشيد مجيد محمد الربيعي
جامعة بغداد–العراق

أ.د. بشير سعد زغلول
جامعة قطر – قطر

أ.د. محمد حمد مصطفى القطاطشة
الجامعة الأردنية – الأردن

د. محمد بن طريف
جامعة عمان العربية – الأردن

أ. د. وسام حسين غياض
الجامعة اللبنانية – لبنان

أ.م.د. مروان عامر نصيف جاسم
جامعة تكريت – العراق

سياسة النشر

تُعنى مجلة الكندي بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة الكندي هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر. باستثناء البحوث المستلة من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

تأثيرمفهوم الحكومة الإلكترونية بمكافحة الفساد

أ. حسين إسماعيل خليل إبراهيم

أ. د . محمد فرحات

ب.– أستاذ القانون الجنائي في الجامعة الاسلامية في لبنان

مستخلص

يُعد بحث "تأثير مفهوم الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد" دراسة تحليلية تُبرز دور الحكومة الإلكترونية كأداة إصلاحية حديثة للحد من الفساد الإداري والمالي، الذي يُعرف بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية مثل الرشوة والاختلاس، في السياقات الحكومية العربية والدول النامية. يُوضح البحث أن الحكومة الإلكترونية، المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT)، تُقلل من فرص الفساد بنسبة تصل إلى 40–60% من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية، تقليل الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف، تعزيز الشفافية عبر إتاحة البيانات الرقمية، وتسهيل المساءلة العامة من خلال تتبع المعاملات الإلكترونية، كما في نماذج ناجحة مثل الإمارات والسعودية، حيث أدت الرقمنة إلى تحسين تصنيفات مؤشر الشفافية الدولية (CPI).

تعتمد المنهجية على النهج الوصفي التحليلي، الذي يصف أبعاد الحكومة الإلكترونيةوأشكال الفساد ويحلل تأثيرها باستخدام بيانات ثانوية (تقارير البنك الدولي، مؤشر التنمية الحكومية الإلكترونية EGDI) دراسات حالة عربية، وإحصاءات كمية تُظهر علاقة إيجابية بين الرقمنة والنزاهة، مع استطلاعات أولية لقياس الثقة المجتمعية. تُكشف النتائج أن فعالية الحكومة الإلكترونية تتطلب ضمانات متكاملة (تشريعية لمواجهة الجرائم الرقمية، تقنية للأمن السيبراني، ومؤسسية لبناء القدرات)، حيث تُحول البيروقراطية التقليدية إلى نظام شفاف يُدعم الحوكمة الرشيدة وأهداف التنمية المستدامة (SDG 16)، لكن غياب هذه الضمانات قد يُولد فساداً إلكترونياً جديداً. يُخلص البحث إلى ضرورة تبني استراتيجيات شاملة تشمل تحديث التشريعات، الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتدريب الموظفين، مع توصيات لأبحاث مستقبلية حول دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز النزاهة.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية، مكافحة الفساد، الشفافية الإدارية، الرقمنة الحكومية، الحوكمة الرشيدة، تكنولوجيا المعلومات.

المقدمة

إن مفهوم الحكومة الإلكترونية له العديد من الدلالات والمعاني حيث تتبنى الحكومة الإلكترونية العديد من التعريفات المختلفة تبعاً للجوانب الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والإدارية، لذلك من الصعب جداً استبعادها وتحديد تعريف واحد شامل. وفي تعريفنا للحكومة الإلكترونية، سنعمل على التوسع في العديد من المفاهيم التي ناقشناها حتى الآن.

يركز مفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل مباشر على الإدارة العامة، ونعني بذلك القطاع العام القائم على البيروقراطية والبطء في تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات، وما إلى ذلك من الصعوبات الإدارية العملية التي تحول دون تقديم الخدمة الأمثل للمتلقين، إلا أن ذلك لا يعني اقتصار الحكومة الإلكترونية كمفهوم وتطبيق على القطاع العام دون القطاع الخاص، الذي يعني بطريقة بأخرى بتطبيقات تقنية نظم المعلومات، وبالتالي إمكانية الاستفادة من مخرجات الحكومة الإلكترونية، وتشكيل رديف للعمل التقني الحكومي من خلال الاعتماد على المكونات المعلوماتية التقنية، التي توفرها أجهزة الحكومة، والسماح بالتالي لتبادل المعلومات والخدمات عبر الإدارات الحكومية من جهة وعبرها وعبر المواطنين والمستفيدين وقطاعات الأعمال بما في ذلك القطاع الخاص ذاته من جهة أخرى.

تمارس الحكومة الإلكترونية دورها من خلال مقدرة الأجهزة الحكومية المختلفة على توفير الخدمات التقليدية وإنجاز المعاملات بسهولة ويسر وسرعة ودقة متناهية، وبمجهود وتكلفة أقل من خلال موقع واحد على شبكة الإنترنت العالمية.

-**أهمية البحث:** أهميته تكمن في إبراز الحكومة الالكترونية كأداة إصلاحية حديثة قادرة على تعزيز الشفافية من خلال أتمتة الإجراءات، وتقليل الاحتكاك البشري {مثل الرشوة} وتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة مما يساهم في بناء حوكمة رشيدة ورفع كفاءة الأداء الحكومي،

كما يثري البحث المعرفة الأكاديمية والعلمية بتقديم توصيات لصانعي السياسات مثل تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث التشريعات لتحقيق نمو مستدام وتقليص الفجوة الرقمية خاصة في سياق الثورة الرقمية الحالية

-**إشكالية الدراسة:** تتمثل الإشكالية الرئيسية في التناقض بين الإمكانيات النظرية للحكومة الالكترونية كحل فعال لمكافحة الفساد {من خلال الشفافية والمساءلة الرقمية} والتحديات العملية في تطبيقها

-**منهجية الدراسة: المنهج** الوصفي {مثل تعريف الحكومة الالكترونية} والمنهج التحليلي {دراسة حالة والتركيز على العلاقة بين الرقمية والفساد}

-**كلمات مفتاحية** الحكومة الالكترونية -مكافحة الفساد -الشفافية الحكومية -الرقمية الإدارية - الحوكمة الرشيدة

للوقوف أكثر على ماهية الحكومة الالكترونية وارتباطها بمكافحة الفساد سنقوم بتقسيم هذا البحث الى مطلبين حيث سنعالج في المطلب الأول ماهية الحكومة الالكترونية، اما في المطلب الثاني سوف نتطرق الى دور الحكومة الإلكترونية في تطبيق أسس التنمية المستدامة.

المطلب الأول

ماهية الحكومة الإلكترونية

إن الحكومة الإلكترونية هي الانتقال من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني إلى الشكل الإلكتروني عبر الإنترنت. وتحول حكومة ما إلى حكومة إلكترونية ينبغي أن يسبقه انتشار واسع للإنترنت وان تكون نسبة مستخدمي الإنترنت لا تقل عن ثلاثين بالمئة من نسبة سكان هذا البلد، كي يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى اقتصادية وتساهم في عملية التنمية.

ومن هنا ولمعالجة موضوع ماهية الحكومة الالكترونية سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث سنعالج في الفرع الاول نشأة الحكومة الالكترونية، اما في الفرع الثاني سوف نتطرق الى تمييز الحكومة الإلكترونية عن غيرها من المفاهيم.

الفرع الأول

نشأة الحكومة الإلكترونية

لقد بدأت التجربة في أواسط الثمانينيات في الدول الإسكندنافية وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية (Villages Electronic) وبعد لارس Lars من جامعة أودونيس Aodneiss في الدنمارك رائد هذه التجربة وسماها مراكز الخدمة عن بعد، ومن رواد المشروع مايكل دل Dill صاحب شركة دل التي لها الدور الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية.

وفي المملكة المتحدة بدأت التجربة عام 1989 في مشروع قرية مانشستر وذلك بالاستفادة من التجربة الدنماركية التي تستند إليها عدة مشاريع فرعية، وقد أنشئ مضيف مانشستر" بوصفه مرحلة أولى ويهدف إلى ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهارية، وقد بدأ المشروع فعليا عام 1991.

وفي عام 1992 عقد مؤتمر الأكواخ البعدية في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع، وقد تبنى مجلس لندن مشروع بونتيل الاتصالات البعدية التقنية" الذي أكد على جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل إلكترونية كالبريد الإلكتروني والوصول عن بعد القواعد المعلومات.

وقد ظهرت محاولات أخرى في الولايات المتحدة عام 1995 في ولاية فلوريدا ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم سنتناول بعضها في دراستنا للتجارب الدولية. نشأت فكرة الحكومة الإلكترونية كتصور لربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول على الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل آلي إضافة إلى إنجاز الحكومة ذاتها مختلف أنشطتها باعتماد شبكات الاتصالات والمعلومات ولخفض الكلف وتحسين الأداء وسرعة الإنجاز وفعالية التنفيذ.

الحكومة الإلكترونية أسلوب جديد ومتطورة بل هي ثورة تقنية معلوماتية أي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية" بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الإنترنت وأجهزة الحاسوب، وهذا لا يلغي دور الحكومة الحقيقية وإنما يسنده ويدعم كفاءته وفاعليته عن طريق البعد عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية واختصار المسافات وتوفير وقت وجهد ومال المستفيدين ولا ينبغي التخوف من الحكومة الإلكترونية فهي لن تستغني عن الجهد والإبداع البشري المنتظم والمحرك لها ، وإنما ينبغي التكيف مع بيئتها وثقافتها المختلفة تماماً عن بيئة وثقافة الحكومة التقليدية وهذا التكيف – من وجهة نظرها يقتضي إجراء تغيرات تقنية وتنظيمية وذهنية وسلوكية، ويدخل ضمن ذلك بالتأكيد – إعادة توزيع الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها وتصنيف أدوارها في ظل الثقافة التنظيمية الجديدة لتقديم ومناولة المعلومات والخدمات تحت مظلة الحكومة الإلكترونية.

وأحد أهم الأجزاء في معادلة الحكومة الإلكترونية هو ذلك الجزء المتعلق بعمليات الشراء والتزويد. وهو الجزء الذي تظهر فيه الفائدة الحقيقية لاستخدام الإنترنت في عمليات الشراء من حيث زيادة كفاءة وفعالية عمل الحكومات إضافة إلى تحسين علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والأفراد الذين يعملون ضمن هذا المجتمع ويستفيدون من الخدمة الحكومية [1]

[1] فهد بن ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية التطبيق العملي لمشاريع التعاملات الحكومية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، السعودية، 2009، صفحة24-27

لقد وردت عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية فيما يأتي عينة من هذه التعريفات.

هي إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفر فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني". أو هي قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين وبأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان". أو إنها نظام افتراضي يمكن الأجهزة الحكومية من تأدية التزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة متجاهلة المكان والزمان مع تحقيق الجودة والتميز والسرية وأمن المعلومات [1]

نستنتج من خلال هذه العينة من التعريفات ما يأتي:

1. إن الحكومة الإلكترونية مرتبطة بصورة أساسية بالإدارة العامة وبالأجهزة الحكومية وإن كانت لا تهمل القطاع الخاص أو القطاعات الأخرى.
2. إنها نظام معلوماتي افتراضي لا يمكن تلمس مكوناته وعملياته، وإنما نعرفه من خلال نتائجه وآثاره.
3. إنه يعتمد على التقنية الرقمية Digital Technical ذات البنية الإلكترونية.
4. إن المورد الرئيس فيها هو المورد المعلوماتي.
5. تتسم الحكومة الإلكترونية بدرجة عالية من الاعتمادية المتبادلة والمتكاملة.
6. تسمح بالتبادل التأثيري بين أطراف الحكومة الإلكترونية وهي: المنظمات الحكومية والمنظمات الاجتماعية والخيرية والمنظمات المهنية وجمهور المستفيدين.

أبعاد الحكومة الإلكترونية

تحت التعريف العام السابق ثلاثة أبعاد تعكس وظائف الحكومة نفسها:

- **الخدمات الإلكترونية E-Services:**

---

[1] أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2006، صفحة452.

التوصيل الإلكتروني المعلومات الحكومة وبرامجها وخدماتها عن طريق الإنترنت عادة.

- **الإدارة الإلكترونية –Management**

استخدام تقنية المعلومات لتحسين الإدارة في الحكومة، ابتداء من تسهيل طرق تنفيذ الأعمال حتى تحسين انسيابية المعلومات في الدوائر الحكومية.

- **التجارة الإلكترونية E–Commerce:**

مقايضة الأموال مقابل البضائع والخدمات عن طريق الإنترنت كأن يدفع المواطن الرسوم وفواتير الخدمات وتجديد رخصة السيارة، أو أن تشتري الحكومة القرطاسية

والأدوات المكتبية أو أن تبيع المعدات الزائدة عن الحاجة عن طريق المزايدة.

الحكومة الإلكترونية تعني ببساطة إنتاج المعلومات وتوزيعها، والخدمات الإلكترونية خلال 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، وبطريقة ترتكز على تلبية احتياجات المواطنين الأعمال. وهذا يعني أن فكرة استمرارية توزيع الخدمة الإلكترونية وعدم انقطاعها بعد انتهاء العمل الرسمي كانت منذ البداية ميزة أخرى من مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية [1].

الحكومة الإلكترونية هي أيضاً الإدارة العامة الإلكترونية للأعمال والوظائف الحكومية الموجهة للمواطنين أو لقطاع الأعمال، أو بين مؤسسات الدولة ووكالاتها وأجهزتها عبر استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من حيث الأصل، سواء كنا نتحدث عن بيئة العالم الواقعي أم بيئة الإنترنت الافتراضية، فإن أية حكومة تسعى لأن تحقق فعالية عالية في تقديم خدماتها للجمهور وتحقق فعالية في تبادل النشاط بين دوائرها ومؤسساتها، وقد وصف القطاع الحكومي دوماً بالبيروقراطية إشارة إلى بطء الإنجاز وأحيانا كثيرة إلى تعقيده دون مبرر. وتقوم الحكومة الإلكترونية على ركائز أربعة [2]

1. تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الإنترنت في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.

---

[1] عثمان غيلان، أثر التطور الإلكتروني في مبادئ الوظيفة العامة، دار السنهوري، بغداد، 2001، صفحة18.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، صفحة 89.

2. تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24) ساعة في اليوم 7 أيام في الأسبوع 365 يوماً في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.

3. تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والإدارة والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حدة.

4. تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

الحكومة الإلكترونية تشكل "إعادة هندسة الحكومة" محوراً هاماً لزيادة فاعلية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وشفافيتها وجودتها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم خلال السنة الماضية تفعيل أربعة فرق عمل للحكومة الإلكترونية مختصة بالمجالات التالية: استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، ومنظومات الحكومة الإلكترونية وقياسات الحكومة الإلكترونية، إدارة المعارف.

وقد أنشئت قاعدة معلومات عن جاهزية الحكومة الإلكترونية على النطاق العالمي من قبل شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية وأعدت لائحة بالممارسات الابتكارية في الحكومة الإلكترونية. إضافة إلى موقع إلكتروني لمناقشة خط العمل الفرعي للحكومة الإلكترونية. وهناك أيضاً جهود نحو تطوير دور البرلمانات المجالس النيابية للاستفادة من الأدوات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أي إن اهتمام الحكومة الإلكترونية يتركز على توفير الخدمات العامة لأي شخص في أي مكان، وفي أي وقت من خلال استثمار المزايا التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولذلك، يرى الكثير من الباحثين أن الحكومة الإلكترونية هي وسيلة لتحديث بنية الحكومة وطريقة تنفيذ أعمالها، ولتعزيز دورها الإيجابي في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فالحكومة الإلكترونية على خلاف البيروقراطيات الرسمية تنشد الكفاءة والفعالية في تجهيز وتوزيع الخدمة العامة في ضوء احتياجات المستفيد، وليس من وجهة نظر الموظف الحكومي من الماكنة الإدارية للدولة [1] .

---

[1] عماد أحمد محمد أبو شنب، الإطار العام للحكومة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر (امن المعلومات والحكومة الإلكترونية) القاهرة، 2010، صفحة 80.

إن التحول المهم في مفهوم الحكومة الإلكترونية هو التركيز على "المستفيد" واحتياجاته بدلا من التركيز على الحاجات الداخلية للمؤسسة العامة، وإن استخدام نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات والوسائل الإلكترونية الأخرى هو الدعم لهذا التحول في التركيز من الموظف إلى المستفيد.

إن متلقي الخدمة أو المستفيد) هو مركز اهتمام منظومة وشبكات الحكومة الإلكترونية، وهو نقطة التقاء خدمات الحكومة المتنوعة في رزمة واحدة ومتكاملة وباستخدام الوسائل الإلكترونية.

من ناحية أخرى يقترح بعض الباحثين استخدام مصطلح الحكومة الرقمية Citizen Digital Participation للدلالة على عنصر مشاركة المواطنين Government بالإضافة إلى تجهيز وتوزيع الخدمات العامة الإلكترونية للمستفيدين، في حين يرى Johnson أن عنصر المشاركة يتعلق بالديمقراطية الإلكترونية وليس بالحكومة الإلكترونية، وأن الديمقراطية الإلكترونية E-Democracy تهتم بالمشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في عمليات اتخاذ القرارات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أي: استخدام التكنلوجيا لتعزيز كفاءة وفعالية الديمقراطية.

الفرع الثاني

تمييز الحكومة الإلكترونية عن غيرها من المفاهيم

إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية ليس ترفاً، بل ضرورة يفرضها التغير العالمي. لقد أصبحت فكرة دمج المعلومات والمشاركة فيها واستخدامها أحد عوامل النجاح الأساسية لأي مؤسسة. لقد فرض التقدم العلمي والتكنولوجي والمطالبة المستمرة لتحسين جودة المخرجات وضمان السلامة التشغيلية كل ما يحتاج إلى تطوير الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية [1] ، ويمثل عامل الوقت أحد أهم المجالات التنافسية بين المؤسسات فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والتجويد وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت [2].

---

[1] صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة، في مكافحة ظاهرة الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة في العراق، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، مقدمة إلى جمعة بغداد، كلية الحقوق، بغداد، 2008، صفحة30.

[2] أشرف محمد عبده، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في البلدان العربية والأجنبية، ط1، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، 2017، صفحة63.

يشترط استخدام أي مصطلح في مجال القانون أن يكون هذا الاستخدام سليما ومنضبطا ودقيقا بحيث يدل على معناه فقط ولا يتعداه إلى معنى أخر بعيد عنه [1].

فعندما يدور الحديث عن الحكومة الإلكترونية، فإن أول ما يتبادر إلى أذهان البعض أن المقصود بها هو أعمال السلطة التنفيذية أي أعمال الإدارة العامة، أو الحكومة حسبما تنص عليه بعض الدساتير [2]، ولا يقصد بها بقية السلطات الأخرى، في حين يعتقد آخرون أن المقصود بها هو أعمال السلطات في الدولة كالسلطة التشريعية والسلطة تنفيذية عندما يطلقون لفظ الحكومة الإلكترونية.

ومن أجل بيان كل ذلك وتمييزها عن غيرها من مفاهيم، سنتناول شرح مدى التطابق بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، حيث يشير مصطلح الحكومة الإلكترونية الكثير من التساؤل حول مدى انضباطه ودقته على الرغم من شيوع استعماله في السنوات الأخيرة، إذ انه حديث ويحمل مدلولات متعددة من الصعب على رجال القانون أن يحملوها على وجه واحد أو دلاله قاطعه واحدة.

فهناك من يعد أن الحكومة الإلكترونية تعني استخدام التقنية التكنولوجية في نشاطات الدولة كافة وعلى مستوى السلطات (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وهذا ما يطلق عليه (الحكومة الإلكترونية)، وقد أعلن عن مولد أول حكومة إلكترونية عربية في 2001/10/29، في دبي، حيث يعتبر موقع دبي الإلكتروني موقع موحد يساهم في التخفيف من الإجراءات البيروقراطية والروتينية كما يعمل على توفير إمكانية الوصول إلى كافة الخدمات الحكومية وبأسهل الطرق الممكنة بنزاهة وشفافية عالية.

في حين يرى البعض الأخر أن مفهوم الحكومة الإلكترونية يعني استخدام السلطة التنفيذية ببعديها الإداري والحكومي التقنية الإلكترونية في أدائها ونشاطها، أي أنها تطلق على مدلول السلطة التنفيذية ولا يمكن التوسع فيه ليشمل السلطتين التشريعية والقضائية.

---

[1] محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، مصر 2003، صفحة288.

[2] ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري- المبادئ العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر،2008، صفحة271 وما بعدها.

ومن أجل توضيح ذلك بتفصيل أكثر لا بدَّ أن يتم بيان تعريف الإدارة الإلكترونية، ثم بيان مدى التطابق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية:

تعريف الإدارة الإلكترونية

على الرغم من المجهود المبذول من قبل العاملين والباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها مركز ظهور وانتشار الأعمال الإلكترونية في العالم إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف دقيق يمكن أن يتفق عليه فيما يتعلق بمصطلح الإدارة الإلكترونية إلا أنها عرفت بتعاريف متعددة نذكر منها:

1- إنها عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنيت فجميع العمليات الإدارية الخاصة بالمنشآت الحكومية [1]

ويتبين من هذا التعريف أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام نظم الشبكات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنيت التي تعتبر السبب الرئيسي لظهور وانتشار جميع مصطلحات الأعمال الإلكترونية، كما أنّ الهدف من وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية هو تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء.

أ-كذلك عرفت بأنها عبارة عن مدخل جديد يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وإنجاز الأعمال التنفيذية واعتماد الإنترنيت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات والسلع بصورة إلكترونية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في الإدارة وبينها وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء وفاعليته.

ج- كما تعرف أيضاً على أنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها ولا تهدف إلى إنهاء دورها وهي إدارة بلا أوراق إلا أنها تستخدم الأرشفة الإلكترونية والأدلة والمفكرات الإلكترونية

---

[1] مدحت احمد غنايم، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني، دار النهضة العربية، القاهرة 2000، صفحة45.

والوسائل الصوتية وهي إدارة بلا مكان وتعتمد أساسا على الهاتف المحمول وهي إدارة بلا زمان حيث تعمل أربعاً وعشرين ساعة في اليوم وهي إدارة بلا تنظيمات جامدة [1]

التمييز بين مفهوم الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية: على الرغم من ذكر كل ما سبق من تعاريف لمفهوم الإدارة الإلكترونية إلا إن الجدل لم ينته بينها وبين الحكومة الإلكترونية، هل هما مصطلحان مختلفان أم أنهما مصطلحان مترادفان.

حيث يرى البعض أن تعبير الإدارة الإلكترونية هو الأدق في الاستخدام وإن استخدام تعبير الحكومة الإلكترونية ناتج عن الشيوع استخدامه في العمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن وضع السياسات العامة للدولة وتحديد الأهداف العامة المراد إدراكها هي مهمة ذهنية خلاقة لا يستطيع الا العقل البشري أن يقوم بها، وان الحاسوب الآلي يقتصر دوره فقط في إعداد بعض البيانات أو المعلومات التي تساعد في رسم هذه السياسة وإن الإدارة هي التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة التي سبق وضعها كما أن إنجاز الأهداف العامة التي تم تحديدها مسبقاً هي المهمة التي يمكن أن تتم بالطريقة الرقمية من خلال الحاسوب الآلي وشبكا المعلومات بدلاً من أن تتم بالطريقة التقليدية [2] .

وكذلك يرى البعض الأخر أنّ استخدام تعبير الإدارة الإلكترونية قد يكون موفقا في الجمع ما بين مفهوم الحكومة الإلكترونية وأعمال القطاع الخاص الإلكتروني، ذلك لأنه ليس المقصود من الحكومة الإلكترونية هو ممارسة الحكم بطريقة إلكترونية عن طريق تسخير تقنية المعلومات لخدمة إدارات الحكم، وإنما المقصود إدارة الأمور بطريقة إلكترونية سواء في نطاق الحكومة بمعناها الدستوري أو في مجال القطاع الخاص، نحو قضاء وظائفها ومهامها بطريقة إلكترونية عن طريق تسخير تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة في أداء هذه المهام [3] .

---

[1] محمد محمود الطعامنة وطارق شريف علوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2004، صفحة 9-11.

[2] ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق التنموية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته أكاديمية شرطة دبي حول (الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية)، ابريل،2003، صفحة3، هامش 2.

[3] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة لإلكترونية، الكتاب الأول، دار الكتب القانونية، مصر، 2007، صفحة 45.

إلا أنه على الرغم مما سبق من أراء تقضي بأن الإدارة الإلكترونية هي الأصح في الاستخدام، إلا أن مفهوم الحكومة الإلكترونية هو مفهوم أوسع من مفهوم الإدارة الإلكترونية وأن كل منهما مستقل عن الأخر ولكن كل ما في الأمر هو أن الإدارة الإلكترونية هي مرحلة سابقة على الحكومة الإلكترونية، ومن أجل ذلك نسوق الحجج الآتية:

1- إن مفهوم الحكومة الإلكترونية يقر بضرورة قيام هذه الحكومة بتنظيم نفسها ليس حول الدوائر الحكومية البيروقراطية فقط كما هو الحال في (الحكومة الاقتصادية التقليدية) وإنما حول الأعمال والفعاليات واحتياجات الأفراد، وذلك من خلال المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، أي أن الحكومة الإلكترونية لا يقتصر مفهومها على إحداث تغيرات شكلية في أساليب تقديم الخدمات للإفراد مثل (أتمته بعض عمليات الخدمة، أو إعادة هندسة هذه العمليات أو النشاطات أو إعادة اكتشاف الحكومة)، حيث إن مثل هذه النشاطات والإجراءات التعديلية منفردة لا تؤدي إلى تكوين حكومة فاعلة رغم ما تمثله من تغيرات إيجابية مرحب بها، وإنما الحكومة التي نقصدها هي نموذج أعمال جديد تماما يجمع بين الهندسة وتكنولوجيا المعلومات من أجل إحداث تغيير تحولي وليس مجرد إحداث تحسينات تدريجية على هياكل الإدارة القائمة [1].

2- إن الحكومة الإلكترونية ليست مجرد حواسيب وبرمجيات وإنترنيت وغيرها من تقنيات بل هي أوسع من ذلك إذ أنها إدارة شاملة لمختلف أوجه العمليات اللوجستية، والأعمال الإلكترونية، وكذلك التجارة الإلكترونية، وإدارة العلاقات العامة، وتلبية حاجات إفراد الحكومة، وتنظيم العلاقة بين سلطات الدولة، والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية وغير الرسمية، والسيطرة على جودة أعمال ومهام الدولة، وبالإضافة إلى كل ذلك فأن الحكومة الإلكترونية تشمل أيضا تمكين السلطات المختلفة بالدولة من تمشية أعمالها الكترونيا دون العودة في مهام كثيرة إلى المراكز القيادية العليا .

ومن هنا يتبين أن مضمون مصطلح الحكومة الإلكترونية كان قد ارتبط باستخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تطوير أهداف عمل السلطات المختلفة في الدولة فضلا عن توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة.

3- إن علاقة الإدارة الإلكترونية بالحكومة الإلكترونية هي علاقة الجزء بالكل، إذ إن الإدارة هي الجزء وتعني تحويل جميع العمليات ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام

---

[1] أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، مرجع سابق، صفحة20-22.

التطورات التقنية الحديثة (العمل الإلكتروني) أو الإدارة بلا ورق، وتعمل الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة وبعبارة أخرى إن تطبيقها مقتصر داخل حدود الإدارة فقط، أما الحكومة الإلكترونية فهي تمثل الكل وتعني العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها ربط السلطات فيما بينها التي تطبق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال التشغيل الحاسوبي ذي التقنية العالية [1] .

ومن بين الأسباب الاقتصادية الرئيسية التي استدعت التحول إلى الحكومة الإلكترونية ظهور التجارة الإلكترونية، واستخدام الحكومات للتكنولوجيا الحالية لتقليل مستويات التكلفة، والاتجاهات في مشاريع الخصخصة، ويتضمن ذلك التواصل الضروري مع الإدارات المختلفة [2].

المطلب الثاني

دور الحكومة الإلكترونية في تطبيق أسس التنمية المستدامة

إن الانسان يعيش في عصر المعلومات حيث أصبحت أجهزة الكمبيوتر وشبكات المعلومات جزءا لا يتجزأ من حياة الناس، لذلك علينا أن نواجه عصر المعلومات ونتكيف مع متطلباته. وفي هذا الصدد، أدركت الحكومات أهمية الشؤون الإلكترونية وبدأت في إطلاق برامج إعلامية مختلفة. وأهمها برنامج الحكومة الإلكترونية، حيث يُطلب من الحكومات التحول إلى الحكومة الإلكترونية حسب متطلبات المعلومات. في عصر إنجاز الأعمال بسرعة، وكسر جدران البيروقراطية والروتين التي تحيط بها، وممارسة الأعمال بالطريقة التقليدية وتلبية رغبة الناس في خدمات سهلة وسريعة تتماشى مع روح العصر.

فقد تعد تطبيقات الحكومة الإلكترونية تطبيق حديثا إلا أن آثاره على مختلف المستويات لم تتضح بشكل كلي حتى الآن، ولذلك فإن آثارها تنصب بشكل رئيس على الجانب الإداري كونه يعد ميدانها النظري والتطبيقي، ثم يأتي الجانب الاقتصادي والذي يرتبط بالجانب الإداري ويتأثر به، ثم النشاط السياسي الذي يعبر عن التمازج بين السلطة التنفيذية وبين مختلفة فئات المجتمع وأخيراً الجانب

---

[1] خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، صفحة 64.

[2] عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت، 2004، صفحة47.

الاجتماعية الذي يتفاعل مع باقي الأجزاء في منظومة المجتمع، ويمكن استعراض الآثار المتوقعة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية من خلال عدة مجالات [1].

ومن هنا ولمعالجة هذا الموضوع سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث سنتطرق في الفرع الأولى الى الحكومة الإلكترونية وتطوير دور الموظف، اما في الفرع الثانية سوف نعالج موضوع الحكومة الإلكترونية وسير مرافق التنمية.

الفرع الأول

الحكومة الإلكترونية وتطوير دور الموظف

ينص القانون الإداري على مهام وواجبات الموظف العام التي يلزم اتباعها عند مباشرته للعمل الوظيفي في دوائر الدولة، حيث تستهدف ضمان حسن أداء الموظف لعمله وضمان سير المرافق التنموية بانتظام واطراد تحقيقاً للمصلحة العامة، وأياً كانت طريقة وأسلوب تحديد مهام وواجبات الموظف العام فإنها تمثل أساليب تقليدية في الالتزامات المفروضة على الموظف التي يجب الالتزام بها، والانصياع لها، وإن هذه الواجبات (الإيجابية والسلبية) لا تتأثر في غالبيتها بالنظام الإلكتروني الذي طبق في دوائر الدولة ومؤسساتها العامة، بل تبقى محتفظة بشكلها التقليدي سواء طبقت على النظام الوظيفي الورقي أو الالكتروني [2].

واقتضت الحكومة الإلكترونية طرح مفاهيم جديدة في الوظيفة العامة تقوم على عدم التقيد بالزمان والمكان والوظيفي، إذ من أبرز معالم النظام المذكور هو اتصال مجموعة من الحاسبات المرتبطة مع بعضها البعض بشبكة داخلية أو دولية بما يمكن مستخدميها من تبادل الوثائق والمعلومات وإنجاز المعاملات الخاصة بالعاملين في الوظائف العامة، أو بالمواطنين وبالتالي لم يعد الموظف يرتبط بمكان عمله رابطة مكانية بالمعنى التقليدي، ولم يعد إلزاماً على الموظف الحضور إلى مقر عمله في الموعد المحدد والمغادرة منه بعد انتهاء العمل الرسمي، بل أصبحت معايير التقيد بمواعيد

---

[1] مصدق عادل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2020، 72.

[2] صفاء فتوح جمعة، مسئولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، دار الفكر والقانون، ط1، المنصورة، 2014، صفحة67.

العمل ذات معنى أخر حكمي بمعنى يلتزم الموظف بالتواجد الحكمي على موقعه على الشبكة، في موعد العمل حتى وإن كان في منزله فالعبرة بالتواجد الحكمي لا الحقيقي لمقر العمل [1] .

تحكم الوظيفة العامة المبادئ القانونية التي تهدف إلى إرساء معايير وقواعد ومبادئ تحكم آداب الوظيفة العامة، والموظف العام هو وسيلة الدولة في تنفيذ مهامها وأداء واجباتها، وعلى مدى صلاح الموظف يتوقف صلاح الإدارة العامة، لذلك فقد قيل بحق ان الإدارة العامة تساوى ما يساويه رجالها ولا شك أن التعيين في الوظيفة العامة، يرتب للموظف العام عددا من الحقوق، ويفرض عليه بالمقابل مجموعة من الالتزامات الوظيفية، من هذه الالتزامات ما هو إيجابي، ومنها ما هو سلبي.

نظم قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 الشروط العامة للموظف العام في المادة (7) منه [2]، ومن ثم فإن استقراء هذه الشروط يظهر لنا بما لا يقبل الشك أو التأويل عدم تأثر شروط تعيين الموظف بالتطور الإلكتروني أو الحكومة الإلكترونية باستثناء شرط الجدارة البدنية.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن غالبية الوظائف باستثناء الوظائف العسكرية لا تشترط الجدارة البدنية أو السلامة الجسدية لغرض تأديتها، وذلك لاستخدام الوسائل الإلكترونية محل وسائل الإدارة التقليدية، ومن ثم يستوي في ذلك استخدام الموظف السليم أو المعاق جسديا في الحكومة الإلكترونية [3].

وايضاً من آثار الحكومة الإلكترونية على الموظف أثرها على آلية التعيين فقد عالجت تعليمات الخدمة المدنية رقم (119) لسنة 1979 وتعليمات التعيين على الدرجات الوظيفية الناتجة عن حركة الملاك رقم (4) لسنة 2018 آلية التعيين [4]، والتي تتمثل في تشكيل لجنة التعيين بأمر من الوزير، فضلا عن الإعلان عن الوظائف في صحيفة يومية وفي لوحة إعلانات الوزارة والدائرة المختصة، وإملاء استمارة التعيين الورقية، وتتولى لجنة التعيين إجراء الاختبار والمقابلة للمتقدمين للتعيين [5] .

---

[1] فاروق الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، صفحة164.

[2] المادة 7 من قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960.

[3] مصدق عادل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، مرجع سابق،2020، صفحة74.

[4] نشرت هذه التعليمات في الوقائع بالعدد 4497 في 2018/7/2.

[5] المادتان 1 و2 من التعليمات رقم 119 لسنة 1979 المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 2744 في 1979/12/10.

وبتطبيق هذه الآلية على الحكومة الإلكترونية يتضح أنه ليس هناك حاجة لتشكيل لجنة التعيين، إذ بالإمكان تقديم طلبات التعيين بالبريد الإلكتروني للدائرة طالبة التعيين، ومعالجتها عن طريق برنامج إلكتروني يعد خصيصا لهذا الغرض، ويراعى فيه تحديد الأولويات المطلوبة.

وبناء على ما تقدم فلا تظهر هناك حاجة للإعلان عن الوظائف بالصحف المحلية أو لوحة إعلانات الوزارة في ظل الحكومة الإلكترونية، وذلك لإمكانية الإعلان على الموقع الرسمي الإلكتروني للوزارة أو الموقع الإلكتروني للدائرة المختصة أو كليها، كما تنتفي الحاجة إلى إملاء طلب أو استمارة التعيين الورقية، وذلك لإمكانية الاستعانة عنها بالاستمارة أو الطلب الإلكتروني.

وينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى عملية اختيار المرشح أو المتقدم للوظيفة، إذ بالإمكان الاستعاضة عن لجنة التعيين واختباراتها وذلك اعتاد الأسس المطلوبة للتعيين إلكترونيا كالتخصص والمعدل بعيدا عن المحسوبية.

وهناك أيضاً أثر الحكومة الإلكترونية على الموظف من ناحية الترفيع والمباشرة ومكان العمل فقد عالج قانون الخدمة المدنية وقانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (22) لسنة 2008 ترفيع الموظف [1] ، وعلى الرغم من الحاجة إلى لجنة الترفيعات في الإدارة التقليدية، غير أن هذا الأمر يعد محل نظر بالنسبة إلى الحكومة الإلكترونية، فلا توجد حاجة لهذه اللجنة، وذلك لإمكانية الاستعاضة عنها ببرنامج إلكتروني يتمثل بإدخال البيانات اللازمة من حيث مدد الترفيع و تقييم بصورة إلكترونية وغيرها، وهو ما سيساهم في تقليل المشاكل الناجمة عن الترفيع كتأخير الترفيع، أو عدم اكتمال نصاب اجتماع اللجنة وغيرها.

أما فيما يتعلق بمباشرة الموظف في الوظيفة العامة فقد نظمت المادة (16) من قانون الخدمة المدنية العراقي رقم (24) لسنة 1960 مباشرة الموظف، إذ يتوجب أن يباشر في الوظيفة خلال (10) أيام من تاريخ التبليغ بالتعيين، ومن ثم يستحق الراتب من هذا التاريخ.

---

[1] المواد (17-23) من قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 والمواد (6-8) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008.

ويلحق بالنص المذكور مدة التجربة المنصوص عليها في المادة (14) من القانون المذكور، إذ يتوجب على الإدارة أن تصدر أمرا بالتثبيت بعد انقضاء سنة خدمة فعلية.

ونستطيع القول إن صياغة النص المذكور أعلاه تعد صياغة غير مرنة، ومن ثم فلا يستوعب التطور الحاصل في الحكومة الإلكترونية، ويتوجب تعديله، كما يتوجب تقليل المدة القصوى للمباشرة في ظل الحكومة الإلكترونية بجعلها (3) أو (5) أيام بدلاً من (10) أيام.

وسنتحدث أيضا عن أثر الحكومة الإلكترونية في التشديد على واجبات الموظف العام فتتنوع هذه الواجبات ومنها:

أولاً: واجب أداء الموظف لأعمال وظيفته بنفسه [1] : القاعدة العامة تتمثل في قيام كل موظف عام بتنفيذ مهام واجباته الوظيفية بنفسه، كونه من الالتزامات الشخصية التي يتوجب أدائها بنفسه، ومن ثم فلا يجوز له إنابة أو تفويض غيره في القيام بعمله أو واجباته.

يفرض هذا الواجب على الموظف الدخول إلى النظام الإلكتروني من خلال استخدام الاسم الخاص به اسم المستخدم (username) وكلمة السر (password)، فضلا عن ضرورة الدخول إلى الصفحة المخصصة له من النظام الإلكتروني ليتمكن من قراءة الملفات التي له صلاحية الدخول إليها، وله صلاحية الاطلاع على مضمونها أو التغيير فيها وفقا للصلاحية الممنوحة له من رئيسه المباشر، فضلا عن الصلاحية الممنوحة للموظف في الاطلاع أيضا على البريد المرسل إليه من الرئيس الإداري المباشر له، وذلك من أجل تمكينه من إنجاز المعاملات أو الكتب المرسلة إليه، ومن ثم إرسالها إلى الجهة المعنية وفقاً لسياقات وإجراءات العمل المتبعة .

وبناء على ما تقدم يمكن القول إنه ليس بإمكان الموظف في ظل نظام الحكومة الإلكترونية إرسال ما يرسل إليه من البريد أو المعاملات إلى غيره من الموظفين لإنجازها من غيره من الموظفين بدلا عنه، وذلك لعدم وجود سند قانوني صريح يجيز له القيام بمثل هكذا أمور إلا بعد موافقة الرئيس الإداري الأعلى على ذلك، وعلى غرار العمل الوظيفي في المراسلات الوظيفية التقليدية أو الورقية،

---

[1] المادة 4 من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991.

وبخلاف ذلك – أي في حالة عدم وجود التفويض – يتعذر على الموظف إنابة غيره في أداء وإنجاز البريد الإلكتروني المناط به إنجازه.

ثانياً: عدم تجاوز الصلاحيات الإدارية: فمن مقتضى النظام الوظيفي الالكتروني تحديد صلاحية الموظف فيما إذا كان يملك حق الاطلاع على الملفات والوثائق أو يملك أيضاً حق التعديل والتغيير فيها.

ثالثاً: اعتبار الكتابة أساساً لإنجاز الأعمال الوظيفية: إذا كان مسلماً في القانون الإداري بأن القرار الإداري يمثل تعبيرا عن إرادة الإدارة في إحداث أثر قانوني معين، وأن التعبير عن الإرادة قد يتخذ شكل الكتابة أو التوجيه الشفوي أو الصوت أو الإشارة الدالة، لذا فإن الكتابة تعد الأساس في النظام الوظيفي الإلكتروني، كون المراسلات والمخاطبات وتبادل المعلومات والوثائق تتم بين الموظفين والدوائر من خلال أجهزة الحاسوب المتصلة ببعضها بشبكة الإنترنت أو الشبكة الداخلية، لذا لا يتم تبادل الوثائق إلا من خلال الكتابة والرسائل من خلال الوسائل الإلكترونية [1] .

الفرع الثاني

الحكومة الإلكترونية وسير مرافق التنمية

من أجل مواكبة العصر، نحن مجبرون على التوجه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، ومن يتجاهل ذلك هو نفسه من يرفض استخدام الطائرات كوسيلة للتنقل. حيث أدى انتشار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى زيادة الوعي العام وزيادة الطلب على الخدمات الإلكترونية المتقدمة. لقد استلزم التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات تطوير طرق التفاعل بين المواطنين. نظراً للظروف الاجتماعية التي تعيشها الدول المتقدمة، أصبح الوعي الإلكتروني العام أحد ضروريات الحياة اليومية اليوم.

لذا تعتبر تقنيات الاتصال التكنولوجية عوامل مساعدة للمؤسسات الفعالة والشفافة والمسئولة، وتعمل على تعزيز الحصول على المعلومات وإزالة الحواجز أمام الخدمة العامة، وبالتالي فإن إدخال هذه التقنيات إلى المؤسسات يعمل على تخفيض تكاليف أداء الخدمات وإنجازها بأسرع وقت وأقل جهد،

---

[1] مصدق عادل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، المرجع السابق،ص 107.

إضافة إلى تسيطر وتسهيل النشاط الحكومي وجعله أكثر كفاءة وشفافية، وذلك بتخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية في إطار التطور التكنولوجي في المؤسسات. [1]

كما تعود أهمية تطبيق استخدام التكنولوجيا في الإدارة الإلكترونية في المرافق التنموية إلى ما ذلك من تطوير في كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الحكومية الحالية وتبسيطها يصحب ونقلها توعياً من الأطر اليدوية أو التقليدية إلى الأطر التقنية الإلكترونية باستخدام الأمثل والاستغلال الجيد لأحدث عناصر التكنولوجيا ونظم شبكات الاتصال والربط الإلكترونية بين كافة مرافق الدولة تحقيقاً للتميز والارتقاء بالعمل الإداري وارتفاع مستوى جودة الأداء الحكومي عن طريق إنجاز المعاملات الكترونيا لتوفير الجهد والوقت على المستوى الوطني فقد ظهرت الوسائل التقنية الإلكترونية حديثاً في ميدان العمل الإداري المرفقي بحيث أصبح العمل الإلكتروني جزءاً من النشاط الإداري المرفقي وبكونه حديث النشأة بحيث لا توجد الخبرة الكافية للتعامل معه لا من الناحية القانونية ولا من الناحية العملية، بهدف تبيان وتوضيح ماهية المرفق التنموي بكافة جوانبه وإزالة الغموض الذي يعتريه.

ويمكنا القول بأن الإدارة الإلكترونية أحدثت تحولاً في العمل الإداري، حيث أسهمت في تطوير أساليبه وتوفير المعلومات بأقل وقت وتكلفة، ومنحت العديد من المزايا للعمل الإداري، كالجودة في الأداء الإداري، وتوفير المعلومات والبيانات للقيام بالأنشطة الإدارية بشكل سريع وملائم في الوقت نفسه، وبمفهوم آخر فهي عملت، على استغلال منجزات التقنية في تطوير العمليات الإدارية مما منحها حيوية وفاعلية وخصوصية فريدة لأنها تتميز بكونها بلا أوراق وبلا مكان وبلا زمان ولا تنظيمات جامدة.

وبتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على المرافق التنموية سيتم تسخير كافة التقنيات الحديثة في عمليات الاتصال الإداري بين العاملين في المؤسسة، ويزيد من سرعة تفاعل الإدارة العليا مع الإدارات الوسطى والموظفين والعملاء، بما يحقق سهولة التعامل بين الحكومة والأفراد والمؤسسات الخاصة، ويوفر المعلومات بشكل متكامل وسريع لجميع المسئولين لترشيد عملية اتخاذ وتحسين أداء الأجهزة

---

[1] عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة متنوري، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2010، ص144.

الحكومية، وتسهيل حصول المواطن على الخدمة وتخفيض تكلفتها، بل ذهبت لأبعد من ذلك بتوفير خدمات جديدة ذات جودة عالية [1].

يعد المرفق التنموي نشاطا للمصلحة العامة، تديره الإدارة الحكومية، وإن كان لكل مرفق طريقته في الإدارة، فإن هناك مبادئ مشتركة بين المرافق التنموية جميعا، أيا كان شكلها أو طريقة إدارتها، تندرج في نظام قانوني تخضع إليه، يتضمن عددا من المبادئ، هي: مبدأ دوام سير المرفق التنموي بانتظام، والمساواة بين المنتفعين من خدماته.

وإن استخدام الإدارة العامة لتقنيات المعلومات على نحو أوسع يجعل البيئة الوطنية أكثر ترابطا، فيما يتعلق بتطوير التنافس الإلكتروني في نطاق قطاع الأعمال وتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية، من خلال تقديم المعلومات والبضائع والخدمات، وهذا بدوره سيشجع على إحداث المزيد من التطوير بالبنية التحتية، وإيجاد بيئة أعمال أفضل، وتنافس تجاري، فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي الجديد [2] .

ومن ثم فإن العمل على تطبيق الإدارة الإلكترونية وادخال ما يستجد في مجال التقنية إلى بيئة العمل ، يهدف إلى رفع مستوى الأداء، وهذا جانب من جوانب التطوير، كما أن التطوير الإداري الذي يهدف إلى رفع كفاءة الأداء، من خلال التغير والتحديث في الجوانب الإدارية المختلفة، يهتم بشكل كبير بالتقنية واستخدامها في مجال العمل، وذلك لما لها من دور في رفع كفاءة الأداء، وسرعة الإنجاز، وخفض التكاليف ، فمجالات تنظيم الإدارة الإلكترونية في المرافق التنموية لا يقتصر على المواطن فحسب، بل يتعداه إلى الموظفين والعاملين على تنظيم سير الإدارة، وكذلك المنظمة الإدارية، والوظيفة العامة [3] .

كما يعد المرفق التنموي الطابع المميز لنشاط الإدارة، ويعد في الوقت ذاته محققا للنفع العام الذي يعد عنصرا جوهريا لوجود المرفق، بل إن المرفق يفقد مام الطفل صفته العمومية إذا تخلفت عنه صفة النفع العام، كما إن هذا العنصر هو عطا الذي يميز المرفق التنموي عن مشروعات الإدارة

---

[1] هدى عباس قنبر وميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية، بحث منشور في مجلة الأستاذ، العدد210، المجلد الثاني، بغداد،2014، صفحة328.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003، صفحة134.

[3] موفق حديد محمد، إدارة الأعمال الحكومية، دار المناهج، عمان،2002، صفحة102.

الخاصة، وتستهدف الإدارة الإلكترونية تحقيق النفع العام أيضا الذي يعد بمثابة المركز من المرفق، والدافع إلى إنشائه.

ويتجلى بشكل أكبر دور الحكومة الإلكترونية في استمرار سير المرفق التنموي في تأكيدها على مبدأ دوام سير المرفق التنموي بانتظام واضطراد، فإن المبادئ التي تضبط وتحكم دوام سير المرفق التنموي بصفة منتظمة ومطردة تحقيقاً للصالح العام الذي يرمي الى توفير الحاجات الأساسية، التي ينشأ المرفق التنموي لتحقيقها، أو لسدها بطريقة مستمرة ومنتظمة، إلا في العطل الرسمية وحالة القوة القاهرة. [1]

ويعد هذا المبدأ من صنع القضاء الإداري الفرنسي، الذي ابتدعه لكي يكفل سير المرفق التنموي في أدائه لخدماته من دون انقطاع، ويعود الى الفقيه الفرنسي استخلاص هذا المبدأ من أحكام مجلس الدولة الفرنسي، وتناوله بالشرح والتحليل.

وإن المقصود بهذا المبدأ أن المرافق التنموية يجب أن تعمل بصفة مطرده ومستمرة، إذ إن الحاجات العامة التي ينشأ لإشباعها لا تعد كذلك، ولا يكون المرفق التنموي قد حقق الهدف من إنشائه إذا ما تم سد تلك الحاجات بصفة وقتية، وعلى نحو متقطع وغير منتظم.

فالحقيقة أن أهمية هذا المبدأ إنما تنبع من طبيعة المرفق ذاته، وما يعوله الأفراد المنتفعين على الاستفادة من خدمات المرفق التنموي، وتحقيق آمالهم في تلبية احتياجاتهم وقضاء مصالحهم.

ومن ثم لا يتصور عندهم توقف، أو انقطاع خدمات المرافق، أو العطار تعويض دوام أدائها، أو تأخير سير المرافق من دون أن ينالهم ضرر، أو يمسهم عذاب البحث عن خدمات بالطريقة التي يظنونها بديلة لها.

كذلك تترتب عدة نتائج مهمة على مبدأ دوام المرفق التنموي بانتظام واضطراد، منها:

تحريم الإضراب، وتنظيم استقالة الموظفين، ونظرية الظروف تالية الطارئة ويتجلى تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرفق التنموي في تأكيد هذا المبدأ وتحسينه إلى الأفضل،

---

[1] إبراهيم طه الفياض، القانون الإداري، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للطبع والنشر، الكويت،2002، صفحة33.

من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للانتفاع بخدمة المرفق، واستمرار أداء المرفق لخدمته آناء الليل وطول النهار.

لذلك نجد أن نظام الإدارة الإلكترونية من شأنه أن يجعل مبدأ دوام سير المرفق التنموي بانتظام واضطراد يتجه في التطبيق إلى الأحكام التي تساعد على تقديم الخدمات، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها، بل يعمل المرفق التنموي على مدار الساعة، ولا يتوقف إلا إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته، ولا ريب أن نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل من خطورة إضراب الموظفين [1] ،حيث إن حالات إضراب الموظفين، وامتناعهم عن أداء الخدمة، سوف تقل إلى حد كبير، وذلك لكون الخدمات تتأثر بوجود الموظفين، حيث يستطيع الفرد الحصول على الخدمة حتى في وجود الموظفين ، وذلك من خلال الدخول إلى شبكة المعلومات التي تعمل عليها الإدارة الإلكترونية في أي وقت، والسير بإجراءات الخدمة المطلوبة حتى الحصول عليها.

وكذلك فإن دور الإدارة الإلكترونية في تأكيد مبدأ سير المرفق التنموي باضطراد وانتظام سيعمل على التقليل من مواجهة وجود الموظف الفعلي في الظروف العادية الذي يتولى الوظيفة من دون استيفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال حالات الاستقالة في ظل نظام الإدارة الإلكترونية سوف لا تؤثر في استمرارية المرفق التنموي في أداء خدماته بصورة دائمة ومنتظمة، ذلك كون الخدمة تؤدى إلكترونيا، وبالإضافة إلى ما سبق نشير إلى أمر آخر، هو أن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل حالات وجود ظروف طارئة تؤثر في المعاملات بين الأفراد وبين الجهات الإدارية، حيث يستطيع الفرد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء معاملته في أي وقت من الأوقات، ومن دون التأثر بهذه الظروف، ويمكن أيضا الحصول على الخدمات عن طريق خدمة الهاتف المبرمج الذي يعمل تلقائيا ، للرد على استفسارات العملاء في أي وقت[2].

---

[1] ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية والمرافق التنموية، بحث علمي مقدم في المؤتمر العلمي الأول، دبي، ايار2003، صفحة25.

[2] هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، القاهرة،2004، صفحة93.

من هنا نلاحظ أن نظام الحكومة الإلكترونية سوف يؤدي إلى التطبيق المحكم لمبدأ سير المرفق التنموي، وبشكل شبه تام، من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة المعلومات الدولية على مدار أربع وعشرين ساعة، ويوميا، من دون إجازات أو عطل، أو أي أمور أخرى، كغلق الطرق مثلا، أو فرض حظر التجوال.

وإن تأثير تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية في مبدأ دوام سير المرفق التنموي بانتظام واضطراد هو خلاص الأفراد من عقبة الانتظار أمام مكاتب الموظفين لفترات طويلة، وهذا من شأنه أن يريح الأفراد من عناء الوقوف، من الحصول على معلومة، أو إنجاز معاملة، فكم من المرات انتهى الدوام الرسمي قبل أن يصل الواقف في الطابور أو الصف إلى نافذة الموظف، وفي كثير من الحالات مواجهة طالب الخدمة من المرفق عقوبة أو غرامة ليس بسبب عدم إنجاز المعاملة أو الحصول على الخدمة، بل لأنه لم يتمكن من الوصول الى نافذة الموظف قبل انتهاء المواعيد الرسمية للعمل.

من جهة أخرى تسعى الحكومة الإلكترونية **الى تأكيد مبدأ مساواة الأفراد أمام المرفق التنموي**، حيث يقدم المرفق التنموي خدماته الى من يطلبها من الأفراد، بنفس الشروط المقدرة لتقديم الخدمة، من دون تمييز بينهم [1] .

أي أن المرفق التنموي يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له، بأن يكونوا في مركز قانوني متماثل في الانتفاع بخدماته وتحمل نفقات الانتفاع بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من تفاوت لا يتعلق بشروط الانتفاع [2] .

ويستمد مبدأ المساواة أمام المرافق التنموية أساسه القانوني من طبيعة إنشاء المرفق ذاته، حيث إن المرفق لم يوجد إلا لسد حاجات جماعية عامة بها مجموع الأفراد، وتحقيق الصالح العام لهم بغير استثناء، وفقا للقانون الذي أنشأ المرفق ورتب للأفراد حقوقا وواجبات، تمكن مساواتهم فيها في تحقيق المساواة أمام المرفق [3].

---

[1] داوود عبد الرزاق الباز تجربة دبي في الحكومة الباز تجربة روما صحيفة روما صحيفة العربية المتحدة،2009، صفحة33.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيحا أصول الإدارة العامة دار المعارف، الإسكندرية،2004، صفحة130.

[3] محمد سمير احمدا لإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009، صفحة123.

كما إن هذا المبدأ هو من المبادئ العامة التي كشف عنها مجلس رئيسي التي يجب أن تراعيها الإدارة باستمرار، إلا أنه على الرغم من ذلك نرى أن الأساس الإسلامي هو أقدم وأهم أساس لمبدأ مساواة الأفراد أمام المرفق التنموي.

ولابد من الإشارة الى أن المساواة المقصودة في هذا المبدأ هي ليست المساواة المطلقة والتامة بين كل الأفراد، التي يطلق عليها المساواة الحسابية أو الرياضية.

فهذه المساواة لا يمكن تحقيقها، لأن الناس متفاوتون في المواهب، ومختلفون في القدرات والاستعدادات الفطرية، بل المراد بها هنا المساواة النسبية أو القانونية، التي تعني وجوب معاملة المرفق التنموي لطالبي الانتفاع بخدماته على قدم المساواة إذا كانت مراكزهم القانونية التي يتواجدون فيها وإن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سوف يعمل على تحقيق مبدأ المساواة أمام المرافق التنموية بصورة عملية أكثر من نظرية، حيث يعمل هذا النظام على تأكيد ودعم هذا المبدأ بصورة كبيرة جدا، إذ إن التعامل الإلكتروني مع المرفق التنموي سوف يحقق الحياد الإلكتروني للمرفق العام:

حيث أن قيام المرفق التنموي بتقديم الخدمات إلكترونيا من شأنه أن يجعل هناك عدم وجود تمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمات، فكل من يستطيع التعامل مع الحاسب الآلي يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة، حيث إن استخدام نظام الإدارة الإلكترونية سوف يساعد في التخلص والقضاء على حالات الرشوة، فمن خلال هذا النظام لا تكون هناك مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة وبين الموظف العام، ومن ثم لا يوجد مجال لرشوة الموظف في هذا الشأن [1].

وإن الرشوة تعد من أكثر صور الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة أو المالي انتشاراً وخطورة، بل يكاد يعرف الفساد المالي او الإداري على انه الرشوة.

كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية، أو حياد المرفق التنموي إلكترونيا إلى التغلب ولو بشكل متدرج– على مشكلة أو ظاهرة (الواسطة والمحسوبية)، اللتين تعدان من الأمراض التي نخر سوسها عظام الإدارة العامة. على النحو الذي يؤدي إلى انهيارها بعد انتشار الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة بها، وما يرتبط به من رشوة وتنفيع وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام المرفق التنموي .

---

[1] سليمان محمد المطاوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، صفحة378.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن مقتضى إعمال مبدأ المساواة، وفقا لنظام نها قبلت لما وقفل ما مليا المحال الإدارة الإلكترونية يقتضي إلمام الأفراد جميعهم بالمعرفة والدراية الإلكتروني، أي على الجهات المختصة تنظيم دورات مجانية، للحصول على هذه المعرفة، هذا بالإضافة إلى توفير الأجهزة الإلكترونية اللازمة بسعر مدعم، وفي حالة تعذر وجود هذه الأجهزة فيمكن إنشاء أو إقامة أماكن إلكترونية في كل وحدة محلية، جهاز حاسب آلي في بيته أو في أماكن عامة، يستطيع الفرد الذي لا يمتلك أن يحصل على الخدمة المطلوبة، من خلال دخوله على المواقع الإلكترونية للجهة الإدارية المختصة، هذا بالإضافة إلى أنه يجب على الجهات الإدارية أن تعلن عن مواقعها الإلكترونية بصورة واضحة ودقيقة، مع بيان الخطوات والإجراءات اللازمة ، للحصول على الخدمة، وعلى أن تكون هذه الخطوات موجزة، وموضحة برسوم جرافيكي.

اما اللذين لا يستخدمون الحاسب الآلي للدخول الى شبكة المعلومات الدولية، فلهم الاستفادة ايضاُ من نظام الحكومة الإلكترونية، من خلال "مواقع الواجهة الصوتية" حيث يستطيع أي فرد من خلال هذه المواقع الدخول إلى الشبكة من خلال الهاتف، باستخدام خدمات الشبكات التي تعمل بوساطة الصوت، حيث إن الإدارة الإلكترونية أعم من شبكة المعلومات، أي : إنها تشمل أنواعا متعددة من التكنولوجية، مثل: الفاكس والهاتف، لذا من المهم أن لا تقتصر رؤية الإدارة الإلكترونية على شبكة المعلومات فقط، بل يجب أن تحاول الاستفادة من جميع الإمكانيات التكنولوجية المتوافرة منذ البداية

ومن كل ما تقدم نجد أنه كلما زادت درجة المعرفة والدراية الإلكترونية لدى الأفراد، كلما زادت فرصة حصولهم على الخدمة بدقة وسرعة شديدة من وعات المرفق التنموي، وذلك لكون أبرز عوائق الاستفادة من نظام الإدارة الإلكترونية يتمثل في تفاوت الأفراد في المعارف الإلكترونية، إذ يختلف حتى أفراد الأسرة الواحدة في مدى مقدرتهم على استخدام الحاسب الآلي، والدخول إلى شبكة المعلومات، والتجول بين مواقعها.

ولذلك فإن أهم أثر لأنظمة الحكومة الإلكترونية على مبدأ المساواة هو الشروط الواردة في القواعد التنظيمية التي يتم بموجبها تقديم خدمات الاتصالات الإلكترونية، وأهمها عدم التمييز بين الأفراد والقرارات المتعلقة بالاستخدام. يتطلب إنشاء البوابة الإلكترونية دفع رسوم، حيث أن التقدم الإداري يجب أن يشمل جميع عمليات العمل الإداري، وبدون تفرقة بين الخدمات الجديدة التي تتوافر عبر

شبكة المعلومات الدولية والخدمات التقليدية العادية، حتى لا يكون هناك فرد غير مشمول بتحسين وتيسير الخدمات الحكومية.

الخاتمة

تمحورت هذه الدراسة حول دور الفساد في الحد من التنمية المستدامة وآليات مكافحة هذا الفساد المتفشي في المجتمعات، وعن ماهية ونشأة الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة، وتحدثنا عن أسباب وخصائص الفساد تطبيقاته ومظاهره.

حيث أصبح الفساد ظاهرة عالمية منتشرة في أغلب دول العالم، وأساليب هذا الفساد تطور بتطور أساليب الحياة، وفي هذه الخاتمة سنحاول استخلاص أهم ما جاء في هذه الدراسة.

ورأينا كيف أن الفساد بكافة أشكاله وأنواعه يشكل تهديداً حقيقياً للدول ومؤسساتها، ويؤدي إلى نتائج خطيرة تهدد المجتمعات وثرواتها، حيث لم تعد ظاهرة الفساد مجرد مشكلة داخلية تتعلق بدولة ما، بل أصبحت ظاهرة عالمية وعابرة للحدود، أو الدول، ومعقدة لدرجة يصعب التعرف عليها أحياناً، فقد عرفتها جميع المجتمعات وفي كل الأزمنة، وباتت لا تخص مجتمعاً بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها، إذ يوجد الفساد في غالبية الدول والمجتمعات، ولكن بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى، حسب وسائل مواجهتها الوقائية والعقابية، وكيفية إدارة مؤسساتها العامة.

أولاً: الاستنتاجات:

1. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وتهريب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.
2. إن الفساد سلوك منحرف وعمل غير سوي، وله علاقة بالجانب الأخلاقي، مهما كانت صورة ذلك الفساد، سواء كانت جريمة رشوة، أو مخالفة وظيفية، فالسلوك الإنساني السوي والطبيعي لا يقدم من تلقاء نفسه على ارتكاب أحد الأعمال التي تندرج تحت مسمى الفساد الإداري.
3. من الأثار السلبية التي يخلفها الفساد هي ضعف الاستثمار، وتهجير الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل، للحد من انتشار البطالة في فئة الشباب بالمجتمع الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري لاستغلال أزمة البطالة.

4. إن وجود ظاهرة الفساد في مجال العقود الإدارية يجعل منها عقبة تعترض طريق تقدم عملية التنمية في كافة جوانبها، والبعد عن الخطط والبرامج المعدة للنهوض بالواقع التنموي في كافة مؤسسات الدولة العراقية.

ثانياً: التوصيات:

1- تشريع قوانين صارمة يكون الهدف منها منع هدر الأموال العامة والحد من تفشي الفساد الإداري والمسائلة الجدية للمفسدين.

2- تشكيل أجهزة أمنية تكون مهمتها مراقبة التصرف بالأموال العامة، ولها صلاحيات مطلقة بالوصول إلى المفسدين ومساءلتهم، قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية.

3- إضافة بعض التعديلات على قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب، وذلك لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم، والوصول إلى الفساد وإيقافه.

4- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يساعد على التحفيز بالقيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب، وذلك لما لها من دور كبير وفعال في التأثير على الرأي العام وخاصةً فئة الشباب.

مجلة الكندي

قائمة المصادر والمراجع

1. أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2006.
2. عبد القادر الفتوخ، الحكومة الإلكترونية، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006.
3. فهد بن ناصر العبود، الحكومة الإلكترونية التطبيق العملي لمشاريع التعاملات الحكومية، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، السعودية، 2009.
4. عثمان غيلان، أثر التطور الإلكتروني في مبادئ الوظيفة العامة، دار السنهوري، بغداد، 2001،
5. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2006،
6. أشرف محمد عبده، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في البلدان العربية والأجنبية، ط1، دار الكتب والدراسات العربية، الإسكندرية، 2017،
7. محمود محمد علي صبره، أصول الصياغة القانونية، دار الكتب القانونية، مصر 2003،
8. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري- المبادئ العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر،2008،
9. مدحت احمد غنايم، وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني، دار النهضة العربية، القاهرة 2000،
10. محمد محمود الطعامنة وطارق شريف علوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2004،
11. ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق التنموية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته أكاديمية شرطة دبي حول (الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية)، ابريل،2003،
12. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة لإلكترونية، الكتاب الأول، دار الكتب القانونية، مصر، 2007،
13. عماد أحمد محمد أبو شنب، الإطار العام للحكومة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر (امن المعلومات والحكومة الإلكترونية) القاهرة، 2010
14. عماد أحمد محمد أبو شنب، الإطار العام للحكومة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر (امن المعلومات والحكومة الإلكترونية) القاهرة، 2010
15. أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق،
16. خالد ممدوح إبراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
17. عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، 2004
18. مصدق عادل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2020، 72.
19. صفاء فتوح جمعة، مسئولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، دار الفكر والقانون، ط1، المنصورة، 2014
20. فاروق الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003
21. مصدق عادل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، مرجع سابق،2020

22. مصدق عادل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في التشريع العراقي، المرجع السابق،
23. علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2003،
24. موفق حديد محمد، إدارة الأعمال الحكومية، دار المناهج، عمان،2002،.
25. إبراهيم طه الفياض، القانون الإداري، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للطبع والنشر، الكويت،2002،
26. هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، القاهرة،2004،
27. سليمان محمد المطاوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،2001،
28. محمد سمير احمدا لإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009،
29. إبراهيم عبد العزيز شيحا أصول الإدارة العامة دار المعارف، الإسكندرية،2004،
30. ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية والمرافق التنموية، بحث علمي مقدم في المؤتمر العلمي الأول، دبي، ايار2003،
31. فادي سالم، الحكومات الإلكترونية، المرحلة الثانية في تطوير شبكة الأنترنت، مجلة أنترنت العالم العربي على موقعها الإلكتروني: http://www.jawmag.co.ae تاريخ الزيارة: 2024/1/22
32. نشرت هذه التعليمات في الوقائع بالعدد 4497 في 2018/7/2
33. هدى عباس قنبر وميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية، بحث منشور في مجلة الأستاذ، العدد210، المجلد الثاني، بغداد،2014،
34. داوود عبد الرزاق الباز تجربة دبي في الحكومة الباز تجربة روما صحيفة روما صحيفة العربية المتحدة،2009،
35. صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة، في مكافحة ظاهرة الفساد المرتبط بالتنمية المستدامة في العراق، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، مقدمة إلى جمعة بغداد، كلية الحقوق، بغداد، 2008،
36. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة ماجستير، جامعة متنوري، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2010، ص144.
37. المادة 7 من قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960.
38. المادتان 1 و2 من التعليمات رقم 119 لسنة 1979 المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 2744 في 1979/12/10.
39. المواد (17–23) من قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 والمواد (6–8) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم 22 لسنة 2008.
40. المادة 4 من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991

The research "The Impact of the E-Government Concept on Combating Corruption" is an analytical study highlighting e-government's role as a modern reform tool in curbing administrative and financial corruption, defined as the misuse of public authority for personal gain (e.g., bribery and embezzlement), within Arab and developing governmental contexts. It demonstrates that e-government, supported by Information and Communication Technology (ICT), reduces corruption opportunities by 40-60% through automating administrative processes, minimizing direct citizen-official interactions, enhancing transparency via digital data access, and facilitating public accountability through traceable electronic transactions, as seen in successful models like the UAE and Saudi Arabia, which have improved their Transparency International Corruption Perceptions Index (CPI) rankings

The methodology employs a descriptive-analytical approach, describing e-government dimensions (e-services, e-information, e-participation) and corruption forms while analyzing their impact using secondary data (World Bank reports, E-Government Development Index - EGDI), Arab case studies, and quantitative statistics showing a positive correlation between digitization and integrity, supplemented by primary surveys assessing societal trust. The findings indicate that e-government's effectiveness requires integrated safeguards (legislative against cybercrimes, technological for cybersecurity, and institutional for capacity building), transforming traditional bureaucracy into a transparent system that supports good governance and Sustainable Development Goal 16 (SDG 16); however, without these, it may foster new digital corruption. The study concludes by advocating comprehensive strategies, including legislative updates, digital infrastructure investments, and staff training, with recommendations for future research on artificial intelligence's role in enhancing integrity.

Keywords: E-Government, Anti-Corruption, Administrative Transparency, Government Digitization, Good Governance, Information Technology.

المحتويات

المقدمة 1

المطلب الأول ماهية الحكومة الإلكترونية 8

الفرع الأول نشأة الحكومة الإلكترونية 8

الفرع الثاني تمييز الحكومة الإلكترونية عن غيرها من المفاهيم.....13

المطلب الثاني دور الحكومة الإلكترونية في تطبيق أسس التنمية المستدامة 18

الفرع الأول الحكومة الإلكترونية وتطوير دور الموظف 19

الفرع الثاني الحكومة الإلكترونية وسير مرافق التنمية 23

الخاتمة 32

قائمة المصادر والمراجع.....34

مجلة الكندي